

Distr.  
LIMITED

## الجمعية العامة

A/HRC/8/L.12  
12 June 2008ARABIC  
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة

البند ٤ من جدول الأعمال

## حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

إسبانيا\*، أستراليا\*، إستونيا\*، ألبانيا\*، ألمانيا، آيرلندا\*، آيسلندا\*، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا\*، بلغاريا\*، بنما\*، البوسنة والهرسك، بولندا\*، تركيا\*، الجبل الأسود\*، الجمهورية التشيكية\*، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة\*، الدانمرك\*، رومانيا، سلوفاكيا\*، سلوفينيا، السويد\*، سويسرا، فرنسا، فنلندا\*، قبرص\*، كرواتيا\*، كندا، لاتفيا\*، لكسمبرغ\*، ليتوانيا\*، ليختنشتاين\*، مالطة\*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النرويج\*، النمسا\*، نيوزيلندا\*، هنغاريا\*، هولندا، اليونان\* : مشروع قرار

٨/... - حالة حقوق الإنسان في ميانمار

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ومؤكداً قرارات المجلس د-١/٥ المؤرخ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، و٣٣/٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و٣١/٧ المؤرخ في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨،

وإذ يرحب بالتقرير ٣/٧ الصادر عن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، مع إبداء القلق لعدم سماحه بزيارة البلد منذ توليه منصبه،

\* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

وإذ يشعر بالقلق لعدم تلبية الدعوات العاجلة الواردة في القرارات السالف ذكرها، فضلاً عن قرارات هيئات الأمم المتحدة الأخرى. بما فيها البيانان الرئاسيان الصادران عن مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر و٢ أيار/مايو بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومواصلاً تشديده على أن حالة حقوق الإنسان في ميانمار ستستمر في التدهور ما لم يُحرز تقدم ملموس في تلبية دعوات المجتمع الدولي هذه،

وإذ يحيط علماً مع القلق بعدم تعاون سلطات ميانمار مع المجلس ومقرره الخاص،

وإذ يعرب عن تعازيه لأولئك الذين عانوا من خسائر نتيجة إعصار نرغيس، مرحباً بجهود المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية لإغاثة الناجين من هذه الكارثة الطبيعية، مع الإحاطة علماً بالتزام سلطات ميانمار في ٢ أيار/مايو بمنح العاملين في مجال الإغاثة فرصة الوصول إلى المناطق المتأثرة دون قيود،

وإذ يعرب أيضاً عن عميق قلقه إزاء قرار حكومة ميانمار بتجاهل نداءات المجلس بجعل العمليات السياسية للبلد شفافة شاملة وحرّة عادلة، وإزاء الشروع في إجراء الاستفتاء الدستوري في جو من التهيب دون احترام للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والعدالة في وقت يشهد حاجة إنسانية ماسة،

وإذ يشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في ولاية كاين ومقاطعة باغو نتيجة الهجمة العسكرية المستمرة ضد المدنيين من أصل الكارين،

وإذ يشعر بعميق القلق إزاء القرار الذي أُنخذ مرة أخرى بتمديد الإقامة الجبرية المفروضة على الأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أوونغ سان سوو كي في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، وإزاء التقارير التي أفادت بأن عدد السجناء السياسيين الآخرين يصل إلى ٢٠٠٠ شخص، احتجز كثيرون منهم دون توجيه تهمة وفي أماكن مجهولة،

وإذ يساوره القلق إذ لم تبذل أية جهود للتحقيق مع مرتكبي الإغارات العنيفة على التظاهرات الجماهيرية السلمية في أيلول/سبتمبر الماضي وملاحقتهم، وما ترتب عليها من انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة،

١- يدين بشدة الانتهاكات المنهجية المستمرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب ميانمار؛

٢- يحث بشدة حكومة ميانمار على الكف عن مواصلة الاعتقالات ذات الدوافع السياسية والإفراج عن كافة السجناء السياسيين دون تأخير وبلا شروط؛

٣- يطلب إلى الحكومة أن تنفذ تنفيذاً تاماً التزاماتها للأمين العام بشأن منح العاملين في مجال الإغاثة فرصاً فورية كاملة دون عوائق للوصول إلى جميع الأشخاص المحتاجين في أنحاء البلد، وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع جميع المنظمات الإنسانية وخاصة في دلتا إيراوادي، وتكف عن إعادة الناس إلى مناطق لا يستطيعون فيها الوصول إلى الإغاثة الطارئة مع ضمان أن تكون العودة طوعية وأن تتم بأمان وكرامة؛

- ٤- بحث بشدة حكومة ميانمار على إنهاء كل أشكال التمييز وعلى حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والامتنال تحديداً لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وفقاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل في هذا الصدد؛
- ٥- يشجب توظيف جنود أطفال في القوات المسلحة للحكومة بما يتعارض مع التزاماتها الدولية وفي الجماعات المسلحة غير الحكومية ويدعو إلى وقف كامل وفوري لهذا النشاط المفزع؛
- ٦- يطلب إجراء تحقيق كامل من قِبَل هيئة محايدة ومستقلة في كافة التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما يشمل حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة المعاملة، والعمل القسري والتشريد القسري ومحاكمة المسؤولين عنها لوضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان؛
- ٧- يأسف إذ أُجري الاستفتاء الدستوري في جو من الترهيب دون احترام للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والعادلة، ويدعو حكومة ميانمار إلى الانخراط في عملية فعلية للحوار والمصالحة الوطنية مع مشاركة حقيقية من ممثلي كافة الأحزاب السياسية والجماعات العرقية التي استبعدت من العملية السياسية؛
- ٨- يعرب عن تأييده القوي لبعثة المساعي الحميدة والتزام الأمين العام، وفيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة المعاملة، يشجع حكومة ميانمار على اتخاذ خطوات مبكرة للسماح للممثل الخاص للأمين العام المعني بميانمار، إبراهيم غامباري، بتيسير عملية سياسية حقيقية وشاملة، ويدعو حكومة ميانمار إلى ضمان التعاون التام مع الأمين العام وممثله والمقرر الخاص في هذا الصدد؛
- ٩- بحث بشدة حكومة ميانمار على أن تستقبل في أقرب وقت ممكن المقرر الخاص وأن تتعاون معه تعاوناً تاماً من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريرها (A/HRC/6/14، وA/HRC/8/12، وA/HRC/7/18 وA/HRC/7/24) فضلاً عن قرارات المجلس د-١/٥ و٣٣/٦ و٣١/٧؛
- ١٠- يطلب إلى المقرر الخاص تقديم تقرير إلى دورة المجلس القادمة عن إنجاز ولايته، وخاصة تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة؛
- ١١- يقرر الإبقاء على هذه المسألة قيد النظر.

-----